JAUES

Journal Of Al-Azhar University Engineering Sector

Vol. 14, No. 51, April, 2019, 817-829

REGIONAL COMPETITIVENESS OF REGIONS (CONCEPT - PILLARS - STRATEGIES AND THEORIES)

Hassanein Mohammed Abu Zaid, Bakr Hashim Bayoumy, Reda Ibrahim Abdel Hamid, Zaghloul Mohamed Al-Saidi and Mohammed Shukry

Department of Physical Planning - Faculty of Engineering - Al-Azhar University

ABSTRACT

The regional competitiveness aims to achieve balanced growth in line with the resources available in the region, as it means: the ability of the region to exploit all the resources and components existing in the region to optimize utilization, to provide an environment conducive to development activities, with the aim of achieving a better standard of living and improving the welfare of the people of the region, Supporting infrastructure services and supporting the service sectors, settling economic activities, adopting balanced and coherent economic policies, and developing laws and legislations that regulate and encourage the investment environment),The European Commission has developed a regional competitiveness index based on eleven pillars, each of which is a cornerstone of its own development. The region can not move from one pillar to the next without a preliminary investigation, grouped into three main groups (innovation, efficiency incentives, basic requirements)These three groups are linked by strong linkages to growth within each region and the exploitation of the original strengths to focus on strengthening the economic base of the regions, The success of regional competitiveness requires a diversified economic base, a qualified workforce trained in innovative arts, high technology services, strong links to knowledge and technology-based institutions, a modernized infrastructure, high quality of built-in urban environment, and the ability to develop and implement long-term development Strategies.

Keywords: Competitive Advantage, Regional Competitiveness, Regional Competitiveness Pillars And Strategies.

التنافسية الإقليمية للأقاليم (المفهوم – الركائز – الإستراتيجيات والنظريات)

حسانين محمد أبوزيد وبكر هاشم بيومي و رضا إبراهيم عبدالحميد و زغلول محمد الصعيدي ومحمد شكري السيد

قسم التخطيط العمراني –كلية الهندسة –جامعة الأزهر

الملخص

تهدف التنافسية الإقليمية إلي تحقيق نمو متوازن يتوافق مع الموارد المتاحة بالإقليم ، حيث أنها تعني: قدرة الإقليم علي إستغلال كافة الموارد والمقومات الموجودة بالإقليم الإستغلال الأمثل، لتوفير بيئة ملائمة جاذبة للأنشطة التنموية، بهدف تحقيق مستوي معيشة أفضل وتحسين الرفاهية لسكان الإقليم ، من خلال (توفير خدمات البنية التحتية المساندة والداعمة للقطاعات الخدمية، توط ين الأنشطة الإقتصادية ، وإتباع سياسات إقتصادية متوازنة ومترابطة ووضع القوانين والتشريعات المنظمة والمشجعة للبيئة الإستثمارية) ، حيث وضعت المفوضية الأوروبية أحد عشر ركيزة للتنافسية الإقليمية، بحيث تمثل كل ركيزة من الركائز الأساسية نقطة التنمية المعنية بها ، ولا يمكن ان ينتقل الإقليم من ركيزة إلي التي تليها دون تحقيق الركيزة السابقة ، مجمعة في ثلاث مجموعات

رئيسية (الإبتكار- محفزات الكفاءة -المتطلبات الأساسية) وترتبط هذه المجموعات الثلاث مع بعضها بروابط قوية، للنمو داخل كل إقليم وإستغلال نقاط القوة الأصلية للتركيز على تعزيز القاعدة الإقتصادية للأقاليم، ولنجاح التنافسية الأقليمية لابد من وجود قاعدة إقتصادية متنوعة وقوة عاملة مؤهلة ومدربة علي الفنون الإبتكارية ، وخدمات ذات تكنولوجيا عالية وروابط قوية للمؤسسات القائمة علي المعرفة والتكنولوجيا ، وبنية تحيتة متطورة وحديثة وجودة عالية للبيئة العمرانية المبنية ، والقدرة علي تطوير وتنفيذ إستراتيجيات التنمية ذات التوجه المستقبلي طويل الأمد.

الكلمات المفتاحية : الميزة التنافسية، التنافسية الإقليمية ، ركائز واستراتيجيات التنافسية الإقليمية.

١-مقدمة

بدأ الإهتمام بتنافسية الأقاليم في العديد من دول العالم بقصد إيجاد نظام متكامل ومتوازن للتنمية العمرانية، قادراً علي الدفع بحركة النمو الإقتصادية من ناحية ، وتحقيق التوازن الإجتماعي من ناحية أخري ، حيث أن المنافسة اليوم لم تعد محصورة فقط بين المؤسسات والدول ولكن أيضاً بين أقاليم الدولة الواحدة ، حيث أصبحت الأقاليم المحلية تمثل نطاقات مكانية لتجميع وتبادل الخبرات وجذب رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا، وتحقيق النمو والإنفتاح الإقتصادي ، حيث تشير إحصائيات المنظمة العالمية للمدن أن أكثر من ٧٠% من سكان الأرض سيتركزون حتي عام ٢٠٢٥م في الأقاليم الحضرية وعليه فإن المدن تشكل نواة حقيقية للإبتكار وتطبيق نظم المعرفة الإنسانية ، ويعتبر دعم التنافسية الإقليمية الوسيلة الرئيسية لجعل الدول النامية في صفاف الدول المتقدمة ، وهو الأمر الذي جعل التنافسية الإقليمية موضع إهتمام الكثير من الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات ، وأصبح لها مجالس وهيئات وإدارات ، ولها سياسات وإستراتيجيات ومؤشرات، وتقدم تقارير عنها للرؤساء والجهات التشريعية ورجال الآعمال[١].

كما بدأ الإهتمام بالتنافسية الإقليمية للأقاليم يتزايد بين العلماء والسياسيين والمستثمرين خلال العقود الأخيرة، وتتداخل المدن في النظام الحضري العالمي، وفقا لأدائها الخاص في مختلف القطاعات والأنشطة (التصنيع والخدمات والتكنولوجيا العالية والسياحة وغيرها)، فضلاً عن مجالات النفوذ (الإقليمية والوطنية والدولية)، والتنافس على العمالة، والإستثمارات ، والتكنولوجيات الجديدة، والسياحة، والمشاريع القومية ، الخ ... وقد نشرت مقالات مختلفة عن مفهوم **التنافسية الإقليمية:** وهي تمثل الجوانب المتنوعة للتكنولوجيات الإقتصادية والسياسية والقانونية والإجتماعية والثقافية، والظروف البيئية، وأن مفهوم التنافسية الإقليمية خاضعاً لمناظرات الباحثين والأكاديميين وبذلك يصعب إيجاد تعريف موحد للتنافسية الإقليمية[١٢].

ومما سبق ، فإن الإشكالية البحثية المطروحة والتي تمثل محور الدراسة بهذا البحث تتلخص في التالي:-

- عدم وجود مفهوم واضح للتنافسية الإقليمية من وجهة نظر عمرانية ، كما لم تكن هناك إستراتيجيات للتنافسية الإقليمية يمكن تطبيقها علي العمران فمعظم الإستراتيجيات ذكرت من وجهة نظر إقتصادية بحتة.

٢-التساؤلات البحثية

بناءً علي الإشكالية السابقة يمكن وضع مجموعة من التساؤلات التي يجب عليها سياق البحث وهي :

١- ما أهم المفاهيم الأساسية حول التنافسية الإقليمية للأقاليم؟

٢- ماهي أهم الإسترتيجيات الواجب اتباعها للتنافس الإقليمي؟ وهل هناك نظريات للتنافسية الإقليمية؟

٣-المنهج البحثي

يتبع البحث في سياقه **المنهج الإستقرائي** لشرح المفاهيم الأساسية للبحث ، **والمنهج الإستنباطي** بهدف إستنتاج أهم ركائز وإستراتيجيات ونظريات التنافسية الإقليمية.

٤-أهداف الدراسة

تهدف الدراسة البحثية إلى .....

- الوصول إلي مفهوم مناسب للتنافسية الإقليمية .
- تكوين تصور متكامل عن التنافسية الإقليمية وإستراتيجياتها ودمجها في العملية التخطيطة .

٥-مفهوم التنافسية والتنافسية الإقليمية للأقاليم

٥-١مفهوم التنافسية

يتميز مفهوم **التنافسية** بالحداثة ولا يخضع لنظرية عامة أو إقتصادية ، وكان أول ظهور له خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٧ م ، وهو يتداخل مع عدة مفاهيم من بينها النمو والتنمية الإقتصادية ، إضافة إلي عامل مهم ألا وهو ديناميكية التغير المستمر لمفهوم التنافسية نفسة، ففي بداية السبعينات كانت التنافسية ترتبط بالتجارة الخارجية ،

وفي فترة الثمانيات إرتبطت بالسياسة الصناعية ، بينما إرتبطت في التسعينات بالتقنية، أما حالًيا فهي تركز علي رفع مستوي المعيشة للمواطنين وتحقيق العدالة الإجتماعية في توزيع الدخل[٢].

والتنافسية مفهوم لم يتفق علي تعريف محدد له ويختلف الكتاب حول مضمونة ، حيث **يري البعض** أن التنافسية فكرة عريضة تضم الإنتاجية الكلية ومستويات المعيشة والنمو الإقتصادي ، في حين **يري أخرون** أن التنافسية لها مفهومًا ضيًقا يرتكز علي التنافسية للسعر والتجارة ، ويختلف مفهوم التنافسية بإختلاف محل الحديث فيما إذا كان عن شركة أو قطاع أو منطقة أو دولة ، **ويمكن ملاحظة ذلك من خلال [٣]:-**

- **تنافسية المشروع**: حسب التعريف البريطاني هي القدرة علي إنتاج خدمات جـ يدة بسعر مناسب وفي وقت مناسب وهذا يعني تلبية إحتياجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشأت الأخري.
- **التنافسية علي مستوي القطاع:** وهي قدرة شركات قطاع إقتصادي ما في دولة ما علي تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الإعتماد علي الدعم والحماية الحكومية.
- **التنافسية علي المستوي الحكومي (الدولة):** وهي قدرة الدولة علي تحقيق معدل مرتفع ومستمر لمستوي دحل أفرادها.

وتقاس تنافسية دولة ما أو إقليم ما أو منطقة بقدرتها علي تحقيق معدل مرتفع ومستمر لمستوي دخل أفرادها ، حيث أن قدرة دولة ما علي رفع مستوي معيشة أفرادها يرتبط بشـ كل كبير بنجاح منتجات هذه الدولة في إقتحام الأسواق الدولية من خلال التصدير أو الإستثمار الأجنبي المباشر.

حيث إتفقت الكتابات المتصلة بالتنافسية أن هذا المفهوم هو نتاج الأعمال الأولي لمايكل **"بورتر"** من جامعة هارفارد عام ١٩٩٠م ، من خلال نظريته التي عرفت بنظرية الميزة التنافسية[٤].

٥-٢ القدرة التنافسية - الميزة النسبية - الميزة التنافسية

القدرة التنافسية [٥]: قدرة الدولة أو منطقة ما علي إتباع إساليب واجراءات معينة تؤدي إلي تميزها عن منافسيها من الدول أو المناطق الأخري وتحقيق التفوق من خلال (توفير خدمات البنية التحتية المساندة والداعمة للقطاعات الخدمية- إتباع سياسات إقتصادية متوازنة ومترابطة – ووضع القوانين والتشريعات المنظمة والمشجعة للبيئة الأستثمارية) .

الميزة النسبية[٦]: هي تعتمد علي ما تتمتع به الدولة وما تمتلكة من موارد طبيعية وبشرية متوفرة ، وأيدي عاملة رخيصة ، وتوافر المناخ المناسب والموقع الجغرافي المتميز.

الميزة التنافسية في مجال ما[٧]: هي القدرة علي صياغة وتطبيق الإستراتيجيات لمنطقة ما، والتي تجعلها في مركز أفضل بالنسبة للمناطق الأخري ، من خلال الإستغلال الأفضل للإمكانيات والموارد التي تتمتع بها المنطقة والتي تمكنها من تطبيق إستراتيجيتها التنافسية .

٥-٣مفهوم التنافسية الإقليمية للأقاليم

بدأ الإهتمام بالتنافسية الإقليمية للأقاليم يتزايد بين العلماء والسياسيين والمستثمرين خلال العقود الأخيرة، وتتداخل المدن في النظام الحضري العالمي، وفقا لأدائها الخاص في مختلف القطاعات والأنشطة (التصنيع والخدمات والتكنولوجيا العالية والسياحة وغيرها) ، فضلاً عـن مجالات النفوذ (الإقليمية والوطنية والدولية) ، والتنافس على العمالة، والإستثمارات ، والتكنولوجيات الجديدة، والسياحة، والمشاريع القومية ، الخ ... وقد نشرت مقالات مختلفة عن مفهوم **التنافسية الإقليمية:** وهي تمثل الجوانب المتنوعة للتكنولوجيات الإقتصادية والسياسية والقانونية والإجتماعية والثقافية، والظروف البيئية[١٣].

وأن مفهوم التنافسية الإقليمية خاضعًا لمناظرات الباحثين والأكاديميين وبذلك يصعب إيجاد تعريف موحد للتنافسية الإقليمية ، **حيث يمكن التمييز بين ثلاثة مدارس في مقاربة تحديد التنافسية الإقليمية** ، ١- مدرسة رجال الإدارة وتركز علي جوانب التكلفة والإنتاجية ، ٢- مدرسة الإقتصاديين وتركز علي التنمية الإقتصادية ودورها في التنمية ، ٣- مدرسة المخططين العمرانيين وهذه المدرسة تركز علي الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والبيئية والعمرانية ودور هذه الجوانب في التنمية الإقليمية[١٤]، **وإنطلاقاً من التعاريف المتنوعة لتنافسية الإقليم يتم إستعراض بعض مفاهيمها حتي يتم الوصول إلي مفهوم مناسب لها والتي تمثل إحدي شقي البحث:-**

جدول رقم (١) المفاهيم المتنوعة للتنافسية الإقليمية

Kresl [١٤] كريسيل	**قدرة إقليم او مدينه او منطقه ما بالمقارنه مع غيرها توفير فرص العمل والمرافق الثقافية والترفيهية وتحسين مستويات الدخل ودرجة التماسك الإجتماعي وأنظمة الحكم والإدارة والحفاظ علي البيئة العمرانية التي هي ما تطمح إليها الشعوب، كما أكد أن الأقاليم المتنافسة تخلق دولاً مزدهرة ، وتعد الأقاليم بمثابة مراكز ومحركات للنمو الإجتماعي والإقتصادي والعمراني".**

سينكيني Sinkiene [١٥]	قدرة سكان الإقليم في الحفاظ علي الوضع التنافسي له بين غيره من الاقاليم ذات الظروف المشابهه له بهدف الحفاظ علي الموارد وتحسين رفاهية سكان الإقليم من خلال إدارة مجموعة من العوامل البيئية الخارجية والداخلية.
Janne Antikainen[١٦]	قدرة النظام الإقليمي علي لعب دور فعال يعتمد علي جاذبيتة الإقتصادية الفعلية للمستثمرين من القطاع الخاص ، وقدرتة علي إقامة علاقات مع النظم الإقليمية الأخري.
Bruneckien [١٧]	القدرة على خلق ظروف ملائمة للأعمال التجارية بالإقليم ليصبح قادرًا على المنافسة بين الأقاليم الأخري، مما يعمل علي الحفاظ على مستويات المعيشة.
Gábor Békés [١٨]	قدرة إقليم ما علي توليد دخول عالية ومتصاعدة وتحسين مستوي المعيشة لسكانها ، وتوفير بيئة جذابة ومستمرة للسكان والشركات وتوفير فرص العمل والمسكن المناسب.
ستوربر Storper [١٩]	القدرة علي خلق أنشطة معينة للإقليم والقدرة على جذب المؤسسات، وإحتلال موقع مستقر بين الأقاليم الأخري ، للحفاظ علي رفع مستوي الحياة بين المواطنين بالإقليم.
Imre LENGYEL[٢٠]	الحفاظ علي مستوي معيشة عالي ، وتوفير فرص توظيف مستمرة لسكان الإقليم.
Sotarauta [٢١]	يري أن التنافسية الإقليمية تتكون من ترابط ستة عناصر تتضمن" البنية التحتية، والموارد البشرية، البيئة المعيشية ، والمؤسسات ، وتطوير كفاءة الشبكات، والمشاركة في التنمية"
بوتس[٢٢]	مقياس لقدرة الإقليم على تحقيق معدلات نمو مستدامة في مستوى حياة مكوناتها.

ويري SCOTT وأخرون[٢٣]: أن الإقليم التنافسي هو الذي يتخطي ويواجه المنافسة السوقية مع ضمان الإستدامة البيئية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتي تدعم إتخاذ القرارات، لذلك فإن التنافسية الإقليمية تعتمد علي :

- الأخذ بعين الإعتبار موارد الإقليم المختلفة.
- إدماج قطاعات الأنشطة المختلفة للإبتكار والتحسين المستمر.
- الشراكة مع الأقاليم الأخري والتنسيق مع سياسات وخطط الدولة في إطار رؤية واضحة للتنمية.
- الأخذ بالحسبان الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والعمرانية لتعزيز عملية التنمية بالإقليم.
- أن الأقاليم بما فيها المد ن أصبحت الإطار المفضل لتنفيذ السياسات الإقتصادية التي تضعها الدولة للنهوض بين الدول الأخري.

وكما يري CAMAGNI[٢٤]: أن الإقليم التنافسي يتميز بإمتلاكه أصولًا إجتماعية، وبنية تحتية، ومؤسساتية وتكنولوجية مع قدر معين من التوزيع الجغرافي، مما تجعله منافساً بين الأقاليم الأخري.

كما أعتبر **بورتر** المدخلات (المادية ، الخدمية، والمعلوماتية والتنظيمية) هي أفضل مقياس للتنافسية **[٢٥].**

وطبقاً لمنظمة التعاون والتنمية OECD(٢٠٠٥) [٢١]: أن التنافسية الإقليمية تعني قدرة الإقليم علي خلق سوق حرة ونزيهة، وقدرته علي تصنيع المنتجات التي يمكن أن تلبي تحديات الأسواق العالمية، وبالتالي الحفاظ بشكل دائم علي زيادة الدخل الحقيقي لسكانه.

وأما المفوضية الأوروبية EC٢٠٠١[21]: أنها تعني القدرة على الحفاظ على مستويات المعيشة وإرتفاع معدلات تشغيل العمالة وزيادتها بشكل دائم.

ويلاحظ أن مصطلح التنافسية المرتبط بالإقليم يختلف عنها بالنسبة للدولة وذلك لعدة أسباب أهمها :-

لا يمكن إفتراض شرط مجموع المبادلات التجارية لتوازن الميزان التجاري لأن المبادلات تتم بين الأقاليم المحلية والمدن.

- عدم وجود عملات محلية وأسعار صرف محددة لكل إقليم.

وللتنافسية الإقليمية بعدان رئيسيان يتمثلان في[٣٣]:

- **البعد الداخلي** : ويتمثل في القدرات والإمكانات والموارد والإستثمارات المميزة لتنافسية الإقليم.
- **البعد الخارجي :** يتمثل في متغيرات البيئة الخارجية وتغيرها مما يؤدي إلي إيجاد فرص وميزات يمكن إستغلالها في تنمية الإقليم للقدرة علي المنافسة للمناطق الأخري .

بنّاء علي ماسبق يتضح تعدد مفاهيم التنافسية الإقليمية ، حيث تعتمد التنافسية الإقليمية علي التوظيف الكامل للموارد الكامنة با لإقليم، وتعتبر التنافسية الإقليمية هي أفضل وسيلة لتوفير حياة أفضل للمواطنين ، حيث تكمن

أهميتها في قدرة الإقليم علي تحقيق (التقدم الإقتصادي – توفير فرص عمل للجميع – إستدامة التنمية – تحسين مستوي المعيشة للسكان).

ولذلك أمكن الوصول إلي مفهوم شامل للتنافسية الإقليمية والتي تعني : قدرة الإقليم علي إستغلال كافة الموارد والمقومات الموجودة الإستغلال الأمثل، لتوفير بيئة ملائمة جاذبة للأنشطة التنموية ، وكذلك الإستثمارات الداعمة لتنافسية الإقليم ، بهدف توفير فرص عمل مناسبة، وتوليد مستوي دخل مرتفع ومستدام للسكان ، وتحقيق مستوي معيشة أفضل وتحسين الرفاهية لسكان الإقليم، من خلال (توفير خدمات البنية التحتية المساندة والداعمة للقطاعات الخدمية، توطين الأنشطة الإقتصادية ، وإتباع سياسات إقتصادية متوازنة ومترابطة ووضع القوانين والتشريعات المنظمة والمشجعة للبيئة الإستثمارية) .

٦- ركائز التنافسية الإقليمية

نظراً لتطورات العولمة المتزايدة والحاضر الجديد "الإقتصاد القائم علي المعرفة" كانت هناك تحديات جديدة بدول الإتحاد الأوروبي ككل ، للإتجاه نحو التنافسية الإقليمية ، ففي السنوات الأخيرة واجهت دول الإتحاد الأوروبي عدد لا يحصى من الصعوبات الإقتصادية والإجتماعية ، تمثلت في(إرتفاع معدلات البطالة نحو ١٢ مليون أوروبي عاطل عن العمل في عام - وعدم كفاية سوق العمل- مشاركة النساء وكبار السن من العمال- إستمرار التفاوتات الإقليمية بين الأقاليم والمناطق في كل دولة- تخلف مستمر بقطاع الخدمات وخصوصاً الإنترنت والإتصالات- وجود فجوة في المهارات وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات). ولمعالجة هذه المشكلات تم وضع إستراتيجية عام ٢٠٠٠م سميت بإستراتيجية **"لشبونة"** مما يجعل أوروبا أكثر ديناميكية وإقتصاد تنافسي **بحلول عام ٢٠١٠ تتكون من هدفين رئيسين [٢٦]:**

١- زيادة معدل التوظيف (من ٦٠٪ في عام ٢٠٠٠ إلى ٧٠٪ في عام ٢٠١٠).
٢- زيادة معدل النمو الاقتصادي من ٣٪ فأكثر.

وكانت هذه الإستراتيجية تخضع للتقييم كل ١٠ سنوات فتم تقييمها في منتصف المدة عام ٢٠٠٥ ، فوجد أن النمو الإقتصادي مازال متباطئ وفي ذلك الوقت تم إعادة إطلاق إستراتيجية لشبونة ومن ضمن العناصر الأساسية لإعادة الإطلاق مايلي:-

- توسيع وتعميق سوق واحدة لضمان أسواق مفتوحة وتنافسية داخل أوروبا وخارجها.
- زيادة الإستثمار وتحسين بيئة ضريبية للبحث والتطوير.
- تحسين وتوسيع البنية التحتية للإتحاد الأوروبي.
- تسهيل الإبتكار، وإستيعاب تكنولوجيا المعلومات وخفض معدلات البطالة بين الشباب.
- والإتصالات والإستخدام المستدام للموارد.

وكما تم تحديد ثلاث أولويات تنموية شاملة لتنفيذ إستراتيجية لشبونة أهمها مايلي:-

١- زيادة القدرة علي المعرفة والإبتكار من أجل النمو من خلال زيادة وتحسين الإستثمار في البحث والتطوير التكنولوجي ، وتسهيل الإبتكار وتعزيز ريادة الأعمال.
٢- جعل أوروبا مكانا أكثر جاذبية للإستثمار والعمل من خلال توسيع وتحسين البنية التحتية وتحسين مساهمة البيئية للنمو وتوفير فرص العمل.
٣- معالجة إستخدام أوروبا المكثف لمصادر الطاقة التقليدية ودعم تكنولوجيات الطاقة المتجددة والبديلة.

كما تركز اللجنة العامة للسياسات الإقليمية في أوروبا علي تحسين التنافسية الإقليمية لجميع المناطق داخل دول الإتحاد الأوروبي من خلال عنصرين يتمثلان في التالي[٢٧] :-

- زيادة معدلات النمو الإقتصادي داخل كل إقليم والدولة ككل.
- زيادة معدلات النمو والتوظيف داخل كل دولة.

كما وضعت المنظمة الأوروبية لرائدة في عام ٢٠١٠ إستراتيجية أوروبا ٢٠٢٠ م بعنوان **" الإستراتيجية الجديدة للنمو الذكي والمستدام والشامل"**، وكانت هذه الإستراتيجية نتيجة رغبة الإتحاد الأوروبي بزيادة التنافسية الإقليمية بين المناطق في كل دولة ، وبالأخص بعد الأزمة المالية التي حدثت في عام ٢٠٠٨ م والتي نتج عنها فقدان الكثير من الوظائف وتردي الأوضاع التنموية الإقتصادية والإجتماعية ، حيث تم وضع ثلاثة محركات أساسية للنمو تم تطبيقها علي المستوي الإقليمي والوطني وحتي علي مستوي الإتحاد ككل ، **هذه المحركات هي كالتالي**:-

- **النمو الذكي :** من خلال تشجيع المعرفة والإبتكار والتعليم والمجتمع الرقمي المعلوماتي.
- **النمو المستدام :** من خلال إعادة إستخدام المصادر والموارد بطرق أكثر كفاءة ، وبناء إقتصاد أكثر إستدامة وتنافسية ، وتوزيع عادل للإستثمار في التقنيات الجديدة وما تتضمنه من تقنيات خضراء.

- **النمو الشامل :** لبناء مجتمع متماسك يقوم فيه الشخص بقيادة وإدارة التغيير ومحاربة الفقر والمشاركة في المجتمع والإقتصاد بشكل فعال" أي المشاركة الشعبية ".

كما تم إطلاق مشاريع تحت مسمي **"التوأمة الحضرية"** من قبل المفوضية الأوروبية بهدف تأسيس أقطاب تنافسية وفقاً للفرص والموارد والإمكانات ا لتي يتمتع بها كل إقليم بجانب الإهتمام بالبعد الإجتماعي كالخدمات والإبتكار وكذلك ضمان العدالة الإجتماعية[١١]، **حيث تم الإستناد** إلى أحد عشر ركيزة تصف المدخلات والمخرجات للقدرة التنافسية الإقليمية، بحيث تمثل كل ركيزة من الركائز الأساسية التنمية المعنية بها ، ولا يمكن ان ينتقل الإقليم من ركيزة إلي الأخري دون تحقيق الأولي ، مجمعة في ثلاث مجموعات رئيسية كما بالشكل رقم (١)[٢٨].

وترتبط هذه المجموعات الثلاث مع بعضها بروابط قوية، فالأداء الجيد يكون في مجموعة الإبتكار ثم في محفزات الكفاءة والمتطلبات الأساسية، بإعتبارهما عاملين فاعلين في زيادة مستويات القدرة التنافسية.

شكل رقم (١) ركائز التنافسية الإقليمية [٢٨]

١- المتطلبات الأساسية	٢- محفزات الكفاءة	٣- تطوير الأعمال والابتكار
وتضم دعائم حرجة جداً تحتاج اليها الأقاليم في مرحلة النهوض والبدء بالعمليات التنموية ، وتضم الركائز الفرعية التالية :- ١- المؤسسات : وهي البيئة المؤسسية القانونية والإطار الإداري الذي يعمل من خلاله الأفراد والشركات. ٢- البنية التحتية:وتضم الهياكل المترابطة (الخدمات – المرافق) التي توفر إطار عمل يدعم الهيكل الكلي لتطوير قطاعات التنمية اللازمة لتشغيل المجتمعات. ٣- المناخ الإقتصادي: مجموعة حلول نظرية تهدف لفهم الإقتصاد المحلي والعالمي والعمل علي تطوير كلاً منهما وتكاملها. ٤- كفاءة قطاعي الصحة والتعليم الأساسي:القطاعين الأساسيين للتنمية عليهما تتوقف قوة الأقاليم ثم الدولة ونفوذها في النظام العالمي .	**وهي معتمدة علي الإستثمار ويتم الإنتقال إلي هذه الركيزة عندما تقوم الأقاليم بتطوير سياسات التنمية بشكل أكثر كفاءة وتحقيق النتائج المرجوة من الركيزة ألأولي ، وتضم الركائز الفرعية التالية :-** ٥-**التدريب والتعليم مدي الحياة**:الدراسات وبرامج التدريب والدعم الفني اللذين يمثلان القوة الدافعة للوصول إلي التنافسية الإقليمية. ٦-**كفاءة سوق السلع**: كفاءة الأسواق وفعاليتها لظروف العرض والطلب ، للتأكد من إمكاينة تداولها بشكل فعال في الأسواق المحلية والعالمية. ٧-**كفاءة سوق العمل**: كفاءة سوق العمل ومرونتة علي التعامل مع المتغيرات الإقتصادية الإقليمية والعالمية. ٨-**حجم السوق**: حجم السوق القائم من حيث حجم المدخلات الإستثمارية والأوعية	**يعد الإبداع الركيزة الأساسية للوصول إلي إقتصاد معرفي متطور ومتميز وخلق إنتاجية مستدامة أكثر كفاءة ، وفي هذه الركيزة تزيد الأجور ويتحسن مستوي المعيشة،وتضم الركائز الفرعية التالية :-** ٩- **الابتكار /الابداع** : الأفكار الخلاقة والمختلفة التي تدفع إلي إكتمال الأعمال الإقتصادية . ١٠- **الاستعداد التقني وتطبيق التكنولوجيا الحديثة**:قدرة الأقاليم علي تلبية إحتياجات الأفراد والمجتمع من تكنولوجيا المعرفة والإتصالات المتقدمة. ١١- **التطور التجاري للأعمال**: قدرة بيئة الأعمال الإقتصادية ومرونتها علي قبول التطوير والتحديث.

ولذلك فالأ قاليم التي تمتلك أصولًا تكنولوجية وإجتماعية وبنية تحتية ومؤسسية فائقة هي التي تكون قادرة علي المنافسة.

٧-إستراتيجيات التنافسية الإقليمية

أن الإستراتيجيات التي تهدف إلي تعزيز التنمية الإقليمية ورفع التنافسية الإقليمية هي مهمة تتولاها مختلف الأطراف المرتبطة بالقيادة الإقليمية وبالتعاون مع السلطات الرسمية وغير الرسمية، حيث إهتم **مايكل بورتر** بتطوير تنافسية الإقليم في أعماله بتركيزه علي مجموعة من العناصر تتمثل في[٢٩]: (التعليم - جودة الحياة – جذب المؤسسات – ترقية الصادرات – توفر المعلومات حول السوق – البنية التحتية المادية – حماية وتثمين الموارد المادية الطبيعية – إدارة البيئة – التحكم في التقنيات والتكنولوجيا النظيفة – دعم الإبتكار الجامعي والإستثمار في الوحدات الجامعية) كمداخل أولية للحديث عن التنمية الإقليمية لتنافسية الإقليم .

وهناك ثلاثة أنواع من المناطق نادراً مايكون لديها قصور في التنافسية الإقليمية[٣٠]:-

١-المنطقة الواقع علي أطراف الأقاليم. ٢- المناطق الصناعية القديمة.

٣-المناطق الحضرية المتدهورة.

وفي عام ٢٠٠٣ هناك أحد المشاريع البحثية في الإتحاد الأوروبي لتحليل العوامل المؤثرة في القدرة التنافسية الإقليمية، حيث توصل الباحث بهذا المشروع إلي أن التنافسة الإقليمية تتم من خلال بعدين رئيسين، **الأول** : هو كثافة السكان ، **والثاني**: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، **وكما تمر التنافسية الإقليمية لأي إقليم بثلاث مراحل كالتالي:-**

شكل رقم (٢) مراحل التنافسية الإقليمية وفقاً لبورتر[29]

١-مرحلة النشأة (عوامل محركة)	٢-مرحلة نقل المعرفة	٣-مرحلة خلق المعرفة
وتتميز هذه المرحلة بالدخل المنخفض للإقليم.	وهي مرحلة تتميز بالدخل المتوسط ويحركها الإستثمار .	وهي مرحلة تتميز بوصول الإقليم إلي مرحلة الدخل المرتفع وتعتمد هذه المرحلة علي الإبتكار .

وكما تركز السياسة الإقتصادية الإقليمية والحكومة الحالية على تعزيز اللبنات الأساسية للنمو داخل كل إقليم وإستغلال نقاط القوة الأصلية للتركيز على تعزيز القاعدة الإقتصادية للأقاليم، **حيث تم تقييم مجموعة خصائص محتملة لتنمية الأقاليم وتعزيز تنافسيتها تمثلت في:-**

فالموائمة بين هذه كل هذه الخصائص في إقليم معين يطور إنتاجية العمل ، ويوفر تسويقاً أفضل للأنشطة وما تؤديه من تحسن في الإطار المعيشي للحياة وجودتها.

فإستراتيجيات التنافسية الإقليمية : تعرف بأنها خطط طويلة الأجل وشاملة تتعلق بتحقيق التوافق والإنسجام بين البيئة التنافسية وقدرة الإدارة العليا علي تحقيق الأهداف ، من خلال التركيز علي قطاع الإقتصاد والخدمات ، وفي

١. النقل الإستراتيجي وتكنولوجيا الإتصالات والربط الداخلي الجيد.
٢. القدرة على إتخاذ القرار الإستراتيجي.
٣. التماسك الإجتماعي.
٤. مرافق معترف بها وطنياً ودولياً .
٥. سمعة الأبحاث المتقدمة والتطوير والإبتكار.
٦. سمعة لحوكمة فعالة وكفاءة للخدمات.
٧. البنية التحتية والخدمات الثقافية المتطورة .
٨. مجموعة واسعة من الخيارات السكنية عالية الجودة .
٩. سمعة للتميز البيئي.
١٠. الرؤية والقيادة والقدرة الإستراتيجية لصناع القرار.
١١. القدرة علي التطوير والإبتكار في السلوك التنظيمي للمدن.
١٢. الحوافز المالية المتاحة للإستثمار.

هذا الإطار تشمل صياغة الإستراتيجية التنافسية الإقليمية علي أربعة عوامل أساسية[٨]:

- نقاط القوة والضعف.
- الفرص والتهديدات.
- التوقعات الإجتماعية والإقتصادية .
- المشروعات التنموية للإقليم.

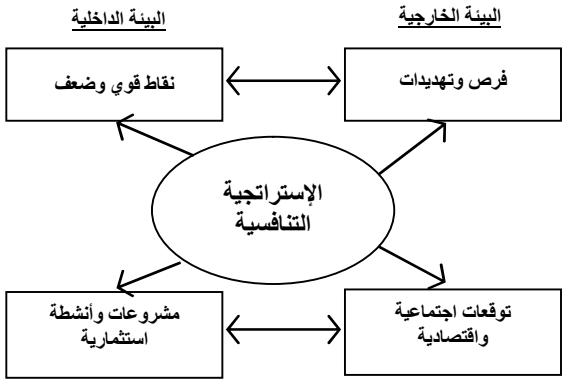

شكل رقم (٣) مكونات الإستراتيجية التنافسية
المصدر: بتصريف الباحث عن صالح الرشيد

كما هناك العديد من الهيئات المتخصصة تسهم في تبني برامج وإستراتيجيات لتحسين القدرة التنافسية علي المستوي القومي وعلي مستوي الوحدات الإقتصادية، فعلي سبيل المثال في كندا يسهم المجلس الكندي للبحوث العلمية والإنسانية في تحسين القدرة التنافسية علي المستوي القومي من خلال وضع برامج وقواعد ومقاييس فعالة في مجالات الأنشطة المختلفة الإقتصادية والإجتماعية والعمرانية لتحسين القدرة التنافسية علي المستوي القومي والإقليمي. حيث يقدم إطار تحليلي لتحسين التنافسية الإقليمية يتضمن ثلاثة جوانب رئيسية ، تتمثل في تحديد مصادر القوة والضعف للتعرف علي الفرص والتحديات ، ورصد المشروعات المحققة للتنمية القطاعية بمستوياتها المختلفة في كندا ، وركائز القدرة التنافسية علي المستوي الدولي والإقليمي، وتحديد ا لسياسات اللازمة التي يمكن للحكومة تطبيقها لتحسين القدرة التنافسية للإقليم[٩].

كما أنه هناك دراسات ميزت بين إستراتيجيات التنافسية التي ترتكز عليها الدول المتقدمة عن تلك الإستراتيجيات التي ترتكز عليها الدول النامية، فالدول المتقدمة يوصي **"بورتر"** بتبني إستراتيجيات تعتمد جوهرياً علي الميزة

التنافسية للدولة وليست الميزة النسبية ، وأن مصدر هذه الميزة هو الإبداع وليس العوامل الطبيعية ، أما بالنسبة للدول النامية فيشير إلي إتباع إستراتيجيات تنافسية تركز علي الأنشطة التنموية لجذب الإستثمارات والسعي للحاق بركب التقدم التكنولوجي وتتمثل في الإستراتيجيات التالية[١٠]:-

٧-١إستراتيجية الإستقرار

وتسمى أحيانًا بإستراتيجية النمو المحدود ، وهي أفضل البدائل الإستراتيجية للأقاليم التنافسة الناجحة ، ووفقًا لهذه الإستراتيجية تسعى الأقاليم للإستمرار في التنافس ، من خلال التركيز على ما تقدمه من أنشطة إقتصادية وخدمات بهدف تعزيز وتحسين بيئتها التنافسية.

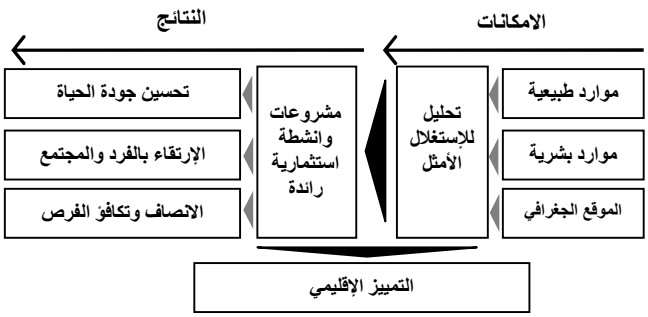

شكل رقم (٤) نموذج التمييز الإقليمي
المصدر: بتصريف الباحث عن عبدالسلام العدس

٧-٢إستراتيجية التمييز

تعتمد هذه الإستراتيجية على تقديم خدمات بمستوياتها المختلفة ذات مستوي عالي بالإقليم مما يجعله مميزاً عن الأقاليم الأخري ، و من أهم مجالات تحقيقها ما يلي:

- التمييز على أساس التفوق التكنولوجي.
- التمييز على أساس توفير وتقديم خدمات لسكان الإقليم.
- التمييز في تحسين جودة الحياة ورفع مستوي المعيشة لسكان الإقليم.

٧-٣إستراتيجية التركيز

تعني هذه الإستراتيجية التركيز على قطاع معين من قطاعات التنمية ، وتعتمد هذه الإستراتيجية على إفتراض أساسي وهو إمكانية قيام الإقليم علي خدمة عدد معين من الأقاليم المجاورة، وأنه في حالة الإتصال مع الوحدات الإقليمية فلابد من التمييز بين المنافسة بين هذه الوحدات، حيث يتم الإعتماد علي إقتصاد هذه الوحدات والتي عرفت بإسم **"محركات التنمية الإقليمية الناجحة".** حيث أنه يمكن للشركات الإختيار من بين مجموعة كبيرة ومتنوعة من المواقع، وبالتالي فالوحدات الإقليمية تتنافس في كيفية جذب الإستثمارات من خلال مجموع من القوانين المحفزة مثل (تخفيضات ضريبية، وتشجيعية، وما إلى ذلك..) والإهتمام بـ(جودة البنية التحتية ، والتعليم ، وأنظمة قانونية شفافة ، وما إلى ذلك...) [١٠].

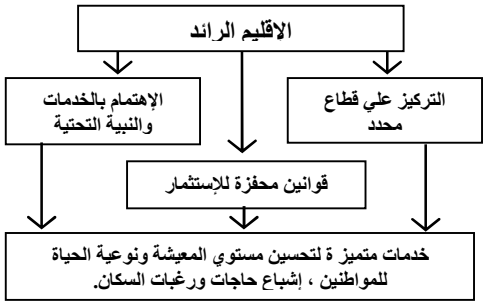

شكل رقم (٥) مكونات إستراتيجية التركيز
المصدر: بتصريف الباحث عن عبدالسلام العدس

فالتنافس بين الأقاليم داخل الـ دولة الواحدة يكون مستمدا من كيفية جذب الإستثمارات والقوي العاملة للحفاظ علي جاذبيتها بهدف تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة لسكان الإقليم ، من خلال زيادة الدخل والزيادة في معدلات التوظيف. والأداة الرئيسية للمنافسة بين الأقاليم هو تطوير وتنفيذ أفكار التنمي ة الإقتصادية المحلية الي تعمل علي خلق بيئة عمل تولد القدرة علي تحسين الدخل ورفع مستوي المعيشة للسكان.

ومما سبق يتضح أن التنافسة بين الأقاليم هي عملية ديناميكية تحتاج إلي التكيف مع التغيرات المستمرة، وبالتالي من الضروري إعادة صياغة الأهداف التنموية بإنتظام لتحقيق تنمية مستمرة، والتي تتم من خلال جذب وتوطين المشاريع الناجحة.

كما حلل **"بورتر"** بدوره الإستراتيجيات التنافسية للأقاليم ، حيث بين أن الإهتمام بالموارد المحلية يساهم في تحقيق الكفاءة الإقتصادية ، ورفع مـ عدلات الدخل الحقيقي للسكان ، وإزالة الفوارق المكانية داخل الإقليم من جهة وبين الأقاليم الأخري ، إضافة إلي قدرتة علي خلق قيمة مضافة من خلال تصميم سياسات تنموية إقليمية حضرية ، ريفية وقطاعية **تهدف إلي** [٣٢] **:**

-الإستخدام الأفضل للموارد الحالية والكامنة بفضل التـ طورات الحديثة للتخطيط الإقليمي المستدام مع خلق توازن مع مكونات الإقليم التاريخية والثقافية والبيئية الأخري .

- بناء أقطاب تكنولوجية ، صناعية ، سياحية ، إستشفائية ، تعليمية ، وغيرها علي أساس التنوع والتكامل التنموي لخلق ميزة تنافسية للإقليم مع التركيز علي الأنشطة التنموية.

- التركيز علي تعزيز البنية التحتية المادية كوسائل النقل والبنية التكنولوجية الإفتراضية التي تسمح بإنسيابية المعلومات والمعارف والإبتكارات من المؤسسات المعرفية (الجامعات – التكوين المهني) وأدوت تحقيق الميزة التنافسية للإقليم (العناقيد الصناعية ، الأقطاب البحثية، ...).
-تطوير رأس المال البشري للإقليم من الكفاءات لرفع تنافسية الإقليم للإشمارات المحلية والدولية.
- رفع كفاءة التخطيط الحضري وحل المشاكل المتعلقة بالمدن والمناطق الحضرية وفق أدبيات الإقتصاد الحضري الذي يعد أحد فروع الإقتصاد الإقليمي.
وعلي غرار منافسة المؤسسات فإن الأقاليم المكانية تسعي لجذب أفضل الإستثمارات وإستغلال أفضل ما لديها من إمكانات وموارد لتوسيع أنشطتها والتكيف مع البيئة الإقتصادية للمحافظة علي بقائها وازدهارها، كما أنها تعتمد علي التوصل إلي إكتشاف وتطوير خدمات ذات خصائص فريدة وم تميزة ، من خلال الإدارة الجيدة والمعرفة ، ومجموعة المهارات والتكنولوجيات والموارد التي تستيطيع الإدارة تنسيقها وإستثمارها لتحقيق درجات أعلي من الكفاءة والإنتاجية .

مما سبق يتضح مدي تعدد وتنوع مداخل وإستراتيجيات تحسين التنافسية للأقاليم، حيث يوجد تباين واضح بين الأدبيات السابقة فيما يخص تلك الإستراتيجيات ، ولاتوجد حتي الأن قائمة تفصيلية بإستراتيجيات التنافسية الإقليمية خاصة بإقليم معين توضح أنواع وتصنيفات تلك الإستراتيجيات. وعلي ذلك يمكن القول بأن الإستراتيجيات التنافسية تركز علي تحديد كيفية وطرق تنفيذ مهمة إستراتيجية معينة، إذ تهتم بالرد علي سؤالين "متي؟"و"كيف؟" يتم التنافس. حيث السؤال الأول يرتبط بالبعد الزمني لتنفيذ الإستراتيجية ، والثاني يرتبط بموقع توطين المشروعات والأنشطة الإستثمارية بالإقليم.

٨-نظريات التنافسية الإقليمية

تمثلت نظريات التنافسية الإقليمية في التالي:-

٨-١نظرية إقتصاديات التنمية

قسمت هذا النظرية المجتمعات إلي خمس مراحل تطورية : تقليدية ، إنتقالية ، منعدمة ، ناضجة ، عالية الإستهلاك ، وكل مستوي مرحلي للتنمية له خصائصه المميزه ، والتي تسمح له بالإنتقال إلي المستوي اللاحق من التنمية ، ويجب لهذه النظرية إدماج القطاعات الفلاحية والإستثمارية في الحفاظ علي مستويات النمو المرتفعة مع الإشارة إلي بعض الشروط المسبقة السياسية والإجتماعية المساعدة علي التنمية .

٨-٢نظرية التجارة الجديدة

تفرض نظرية التجارةً وفقا لإعتبارات أهمها أن عملية التجارة تحدث فقط بين بلدين ذات عوامل تكنولوجية مختلفة ووصلت إلي تفسير كيف يمكن أن يكون للتجارة موقع بين بلدين أو إقليمين متشابهين ، وكيفية تشكيل هياكل الإنتاج فيها ، مما يخلق بدوره منتجات صناعية متشابهة، ومع نهاية القرن ١٩ والثورة الصناعية ، فقد سيطرت نوع من المنافسة البينية بين صناعات الإقليم الواحد ، وبهذا لم تعد الميزة النسبية كافية لتفسير التجارة الصناعية البينية .

٨-٣نظرية النمو الحضري

قدم JANE JACOBS نظرية النمو الحضري عام ١٩٦٩ م، وهي عبارة عن نظرة إقتصادية وإجتماعية مؤثرة حيث تبني فكرة أن بعض الأقاليم الحضرية هي التي تشكل المنظومة الإقتصادية الفعلية ، وليست الإقتصاديات الوطنية ككل، وأكد أن الأقاليم بإمكانها خلق الثروة وتراكمها ، من خلال تبادل المعارف بين المؤسسات والخبراء الإقتصاديين داخل حدود الإقليم ، كما أن الأنظمة الحضرية أو التجمعات الحضرية تحد من التكاليف وتعزز التعاون الذي يساهم في خلق فرص إبتكارية للإ قتصاديا الحضرية تحديًدا ، حيث أن الأنظمة الحضرية دعمت بدراسات بينت أن التنوع في الإقتصاد الإقليمي مرتبط بمعدلات نمو عالية ، وقد عادت هذه النظرية للظهور تحت مسمي **"جغرافيا المواهب "** [٣٠].

وابتدءاً من التسعينات ١٩٩٠ م ظهرت بحوث تعالج العلوم الإقليمية خاصة منه ا ما يهتم بالأقاليم العقدية والمدن الظهيرة ودراسة العوامل المؤثرة علي تنافسيتها ، فإن التنافسية الإقليمية تركز علي مختلف أدوات التحليل المكاني التي تعتمد أساساً علي الحصول علي المعلومة ومواكبتها وتكييفها مع متطلبات التنمية المستدامة [٣١]. إذاً فهي آلية مسبقة لرصد مستقبل الأقاليم ، من أجل تثمين الفرص التنافسية الحالية والممكنة للنمو مع تعزيز نمط الحياة التي تراعي تحديات التنمية المستدامة.

ً وبناء علي ماسبق يتضح أن الأقاليم داخل الدولة الواحدة يمكن أن تحتل مركزًا متقدمًا بين الأقاليم الأخري الجاذبة للإستثمار، فجذب الإستثمارت للأقاليم والتي تنتقل معها التكنولوجيا الحديثة ، ماهي الإجهود رامية لرفع

الكفاءة الإقتصادية والمستوي التنموي لهذه الأقاليم ، وبذلك تعتبر الأقاليم قاطرة للتنمية مما تعمل علي تحقيق العدالة في توفير فرص التنمية للدولة بأكملها وتنافسيتها علي المستوي العالمي.

٩-النتائج البحثية

خلصت نتائج البحث إلي التالي:-

§ تم الوصول إلي مفهوم واضح ومحدد للتنافسية الإقليمية من وجهة نظر عمرانية تمهيداً لإجراء الدراسات البحثية المتعلقة بهذا الموضوع فيما بعد.

§ وضعت المفوضية الأوروبية أحد عشر ركيزة للتنافسية الإقليمية، بحيث تمثل كل ركيزة من الركائز الأساسية التنمية المعنية بها ، ولا يمكن ان ينتقل الإقليم من ركيزة إلي الركيزة التالية دون تحقيق السابقة ، مجمعة في ثلاث مجموعات رئيسية تمثلت في (الإبتكار- محفزات الكفاءة -المتطلبات الأساسية) وترتبط هذه المجموعات الثلاث مع بعضها بروابط قوية، للنمو داخل كل إقليم وإستغلال نقاط القوة الأصلية للتركيز على تعزيز القاعدة الإقتصادية للأقاليم.

§ لا توجد إستراتيجيات تنافسية مشتركة يمكن تطبيقها على جميع الأقاليم، وبالتالي ينبغي لكل إقليم أن تشكل الإستراتيجية الفريدة لزيادة قدرة الإقليم التنافسية.

§ من أفضل البدائل الإستراتيجية لنجاح التنافسية الأقليمية هي إستراتيجية الإستقرار، حيث تسعى الأقاليم للإستمرار وفقا لهذه الإستراتيجية في التنافس ، من خلال التركيز على ما تقدمه من أنشطة إقتصادية وخدمات بهدف تعزير وتحسين بيئتها التنافسية ، حيث أن جذب الإستثمارت للأقاليم داخل الدولة الواحدة يجعلها تحتل مراكز متقدمة بين الأقاليم ، مما تجعلها قاطرة للتنمية ، وبالتالي تعمل علي تحقيق العدالة في توفير فرص التنمية للدولة بأكملها وتنافسيتها علي المستوي العالمي.

§ كما أن الإقليم التنافسي الناجح يعتمد علي قاعدة إقتصادية متنوعة وقوة عاملة مؤهلة ومدربة علي الفنون الإبتكارية ، وخدمات ذات تكنولوجيا عالية وروابط قوية للمؤسسات القائمة علي المعرفة والتكنولوجيا ، وبنية تحيتة متطورة وحديثة وجودة عالية للبيئة العمرانية المبنية .

١٠-التوصيات

- عقد دورات وورش عمل مع قادة المحليات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لتفعيل المخططات التنمية الإقليمية لإستغلال الموارد والمقومات بكل إقليم، بما يؤدي الي زيادة أستدامة التنمية وتحقيق التنافسيه بهذه الأقاليم .
- تكوين شبكة من الهيئات المتخصصة للتنافسية الإقليمية تسهم في تبني برامج وإستراتيجيات وسياسات لتحسين القدرة التنافسية علي المستوي القومي وعلي مستوي الوحدات الإقتصادية. وتقييمها خلال فترات زمنية محددة للإنتقال بمصر من الدول النامية إلي صفاف الدول المقدمة.
- تفعي ل دور التنافسية الإقليمية وربطها بخطط التنمية الإقليمية ، من خلال وضع إستراتيجيات وسياسات وآليات لتحسين تنافسية الأقاليم والإرتقاء بتنميتها.
- لابد من ربط موضوع التنافسية الإقليمية بالبحوث المتعلقة بالتنمية الإقليمية علي المستوي المحلي والإقليمي والقومي.

١١-الهوامش

١-نوري منير-تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الإقتصادية- مجلة شمال افريقيا عدد ٤-الجزائر-صـ٨٩.

٢-دويس محمد الطيب – براءة الإختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول " حالة الجزائر"- ماجستير – جامعة ورقلة – كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية – الجزائر ٢٠٠٥- صـ٢-٥.

٣-فيصل سايغي- انظمة المعلومات: إستخدامها ،فوائدها وتأثيرها علي تنافسية المؤسسة-ماجستر - جامعة الحاج خضر- باتنة-كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير – الجزائر٢٠٠٨-صـ٤-٥.

٤-ربيع خلف صالح – ثائر محمود رشيد - نحو رؤيا استراتيجية لبناء القدرة التنافسية للاقتصاد والصناعة في العراق –بغداد.

٥-علي توفيق الصادق – المنافسة في ظل العولمة – القدرة التنافسية للإقتصاديات العربية في الأسواق العالمية – صندوق النقد العربي – معهد السياسات الإقتصادية - أبوظبي ١٩٩٩.

٦-عبد الحسين محمد جواد- الدور المشترك للحكومات والغرف في تنمية القدرات التنافسية لمؤسسات الأعمال العربية – مجلة العمران العربي – العدد ٣١ -١٩٩٨– بيروت – لبنان-صـ٥٦.

٧- مصطفي محمود ابوبكر ، الموارد البشرية مدخل لتحقيق الميزة التنافسية ، الدار الجامعية - الإسكندرية – ٢٠٠٤،صـ١٣-١٤.

٨-فلاح الحسيني- الإدارة الإستراتيجية : مفاهيمها – مداخلها – عمليات المعاصرة . الطبعة الأولي ، دار الوائل للنشر، عمان ،٢٠٠٠- صـ١٨.

٩-صالح الرشيد – منهج مقترح لتحديد استراتيجيات تنافسية الصناعة في الإقتصاد السعودي في مواجهة تحديات العولمة – كلية العلوم الإدارية والتخطيط – جامعة الملك فيصل-صـ٦-٧.

١٠- عبد السلام العدس ، آزاد قاسم - الإستراتيجيات الكلية في نطاق السوق المحلي والأسواق العالمية - سوريا.

١١- المركز المصري للدراسات الإقتصادية – الإقتصاد المصري في ضوء نتائج تقرير التنافسية العالمي ٢٠١٥-٢٠١٦.

12-Jurgita Bruneckiene,Andrius Guzavicius,Renata Cincikaite -Measurement of Urban Competitiveness in Lithuania-Inzinerine Economic-Engineering Economics,2010-P226-331.

13-Estienne, Liefoogue, Paris (2009); « Economic ET attractive: une nouvelle production urbane in Paris»; Lille Metropolis Laboratories du renouveau urbain, Parenthèses, p. 51-53.

14-Begg (1999). "Cities and Competitiveness", Urban Studies, p.44.

15-Rogerson, "Quality of Life and City Competitiveness". Urban Studies, (1999), p (969-985).

16-Janne Antikainen, Nordregio .The role, specific situation and potentials of urban areas as nodes in a polycentric development-ESPON Project-Second interim report-SWEDEN٢٠٠٣, P٧٤.

17- Bruneckienė, J.; Guzavičius, A.; Činčikaitė, R. ٢٠١٠ Measurement of Urban Competitiveness in Lithua-nia. Inzinerine Ekonomika ٢١(٥): p ٥٠٨-٤٩٣

18-Gábor Békés. Measuring regional competitiveness: A survey of approaches, measurement and data-Institute of Economics - Centre for Economic and Regional Studies Hungarian Academy of Sciences—٢٠١٥P220-223.

19-Storper, M. ١٩٩٧. The Regional World; Territorial Development in a Global Economy. New York/ Lon-don: The Guilford Press, p.٣٣٨.

20-Imre LENGYEL -٢٠٠٠٦. An Attempt for the Measurement of Regional Competitiveness in Hungary-conference on "Enlargement, Southern Europe and the Mediterranean" 46 The Congress of the European Regional Science Association, pp. 13-38.

21-Vladimir Burkov, Nar mantas Kazimieras.٢٠١٢.COMPETITIVE URBAN DEVELOPMENT MODEL.Vilnius Gediminas Technical University.P43.

22-SILVIA Rucinska -RASTISLAV RUČINSKÝ- Factors of regional competitiveness –Central European Conference in Regional Science – CERS,- Technical University of Kosice, Faculty of Economics-2007.P22-25.

23-Scott, Storper. (2007), « Regions, globalization, development », in: Regional Studies: pp 579.

24-CAMAGNI ;R. (2003), « Competitive territorial, milieu locaux et apprentissage collectif : une contre-réflexion critique » ; in : Revue d'Economie Régionale et Urbaine, p.556.

25-PORTER, M. (2001) « Regions and the new economics of competition », in: A. Scott; Global City-regions: Trends, Theory, Policies New York: Oxford University Press p 139–157.

26-Centre for Rural Economy-Rural Areas and Regional Competitiveness- Research Report-Report to Local Government Rural Network-University of New Castel upon Tyne 2005.

27-Michael Parkinson - James Simmie, Competitive European Cities: Where do the Core Cities Stand ؟Office of the Deputy Prime Minister: London2004- P. 17.

28-PaolaAnnoni ،Lewis Dijkstra and Nadia Gargano-The EU Regional Competitiveness Index 2016 Working Papers - A series of short papers on regional research and indicators produced by the Directorate-General for Regional and Urban Policy-2017.P112-120.

29−PORTER M;« Location, Competition, and Economic Development: Local Clusters in a Global Economy», The global competitiveness report, World economic forum, Oxford University-٢٠٠٠ - pp 17-20.
30−SCOTT. (2006), « Les regions et l'économie Mondale », 3ème edition؛ L'Harmattan, p.188.
31−Lithia's . Varlet. & ؛Vicente.(2005); « TIC ET reorganization spatial des activities economies: introduction », in: Geographies, economies ET society. p.52.
32−http://www.cairn.info/revue-l-economie-politique-2007-1-page-41.htm consult le.
33−http://blogs.ksu.edu.sa/sunhat/2000

١٢-المراجع

١−المركز المصري للدراسات الإقتصادية – الإقتصاد المصري في ضوء نتائج تقرير التنافسية العالمي ٢٠١٥-٢٠١٦.
٢−ربيع خلف صالح – ثائر محمود رشيد - نحو رؤيا استراتيجية لبناء القدرة التنافسية للاقتصاد والصناعة في العراق –بغداد.
٣−صالح الرشيد – منهج مقترح لتحديد استراتيجيات تنافسية الصناعة في الإقتصاد السعودي في مواجهة تحديات العولمة – كلية العلوم الإداية والتخطيط – جامعة الملك فيصل.
٤−عبد الحسين محمد جواد- الدور المشترك للحكومات والغرف في تنمية القدرات التنافسية لمؤسسات الأعمال العربية – مجلة العمران العربي – العدد ٣١ -١٩٩٨– بيروت – لبنان.
٥−علي توفيق الصادق – المنافسة في ظل العولمة – القدرة التنافسية للإقتصاديات العربية في الأسواق العالمية – صندوق النقد العربي – معهد السياسات الإقتصادية - أبوظبي ١٩٩٩.
٦−عبد السلام العدس ، آزاد قاسم - الإستراتيجيات الكلية في نطاق السوق المحلي والأسواق العالمية - سوريا.
٧−فريد أحمد عبدالعال– اليات تحقيق سياسة التنمية الإقليمية المتوازنة في مصر – معهد التخطيط القومي - سلسلة التخطيط والتنمية رقم ٢٧٠ – أغسطس ٢٠١٦.
٨−فيصل سايغي- انظمة المعلومات: إستخدامها ،فوائدها وتأثيرها علي تنافسية المؤسسة-ماجستر - جامعة الحاج خضر-باتنة-كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير – الجزائر٢٠٠٨.
٩−فلاح الحسيني- الإدارة الإستراتيجية : مفاهيمها – مداخلها – عمليات المعاصرة . الطبعة الأولي ، دار الوائل للنشر، عمان ،٢٠٠٠
١٠− مصطفي محمود ابوبكر ، الموارد البشرية مدخل لتحقيق الميزة التنافسية ، الدار الجامعية - الإسكندرية – ٢٠٠٤.
١١− نوري منير-تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الإقتصادية- مجلة شمال افريقيا عدد ٤-الجزائر
12− Begg (1999). "Cities and Competitiveness", Urban Studies.
13− Bruneckienė, J.; Guzavičius, A.; Činčikaitė, R. ٢٠١٠ Measurement of Urban Competitiveness in Lithua-nia. Inzinerine Ekonomika ٢١(٥).
14− Centre for Rural Economy-Rural Areas and Regional Competitiveness- Research Report-Report to Local Government Rural Network-University of New Castel upon Tyne 2005.
15− CAMAGNI ;R. (2003), « Competitive territorial, milieu locaux et apprentissage collectif : une contre-réflexion critique » ; in : Revue d'Economie Régionale et Urbaine.
16− Estienne, Liefoogue, Paris (2009); « Economic ET attractive: une nouvelle production urbane in Paris»; Lille Metropolis Laboratories du renouveau urbain, Parenthèses.
17− Gábor Békés. Measuring regional competitiveness: A survey of approaches, measurement and data-Institute of Economics - Centre for Economic and Regional Studies Hungarian Academy of Sciences-٢٠١٥.
18− Imre LENGYEL -٢٠٠٠٦. An Attempt for the Measurement of Regional Competitiveness in Hungary-conference on "Enlargement, Southern Europe and the Mediterranean" 46 The Congress of the European Regional Science Association.
19− Janne Antikainen, Nordregio .The role, specific situation and potentials of urban areas as nodes in a polycentric development-ESPON Project-Second interim report-SWEDEN٢٠٠٣.
20− Jurgita Bruneckiene,Andrius Guzavicius,Renata Cincikaite -Measurement of Urban Competitiveness in Lithuania-Inzinerine Economic-Engineering Economics,2010.
21− Lithia's . Varlet. & ؛Vicente.(2005); « TIC ET reorganization spatial des activities economies: introduction », in: Geographies, economies ET society.

22- Michael Parkinson - James Simmie, Competitive European Cities: Where do the Core Cities Stand ؟Office of the Deputy Prime Minister: London2004.
23- PORTER M;« Location, Competition, and Economic Development: Local Clusters in a Global Economy», The global competitiveness report, World economic forum, Oxford University-٢٠٠٠ .
24- PORTER, M. (2001) « Regions and the new economics of competition », in: A. Scott; Global City-regions: Trends, Theory, Policies New York: Oxford University Press .
25- PaolaAnnoni ،Lewis Dijkstra and Nadia Gargano-The EU Regional Competitiveness Index 2016 Working Papers - A series of short papers on regional research and indicators produced by the Directorate-General for Regional and Urban Policy-2017.
26- Rogerson, "Quality of Life and City Competitiveness". Urban Studies, (1999).
27- Storper, M. ١٩٩٧. The Regional World; Territorial Development in a Global Economy. New York/ Lon-don: The Guilford Press.
28- Scott, Storper. (2007), « Regions, globalization, development », in: Regional Studies.
29- SCOTT. (2006), « Les regions et l'économie Mondale », 3ème edition؛ L'Harmattan.
30- SILVIA Rucinska -RASTISLAV RUČINSKÝ- Factors of regional competitiveness –Central European Conference in Regional Science – CERS,- Technical University of Kosice, Faculty of Economics-2007.
31- Vladimir Burkov, Nar mantas Kazimieras.٢٠١٢.COMPETITIVE URBAN DEVELOPMENT MODEL.Vilnius Gediminas Technical University.
32- http://www.cairn.info/revue-l-economie-politique-2007-1-page-41.htm consult le.
33- http://blogs.ksu.edu.sa/sunhat/2000